مداخل تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية

Approaches to applying environmental responsibility in an industrial enterprise

د. مشري محمد الناصر [*] **أستاذ محاضر أ**

د. بوشويشة رقية **أستاذ محاضر أ**

مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية جامعة مساعدية محمد الشريف سوق أهراس

m.mecheri@univ-soukahras.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية على تسليط الضوء على المسؤولية البيئية باعتبارها واحد من أهم المفاهيم الحديثة في مجال التنمية المستدامة عامة وإدارة الأعمال البيئية خاصة، هذا المفهوم الذي شكل محور العديد من الباحثين في مختلف المجالات، حيث حاولنا مناقشة هذا المفهوم من خلال التطرق إلى المداخل الأساسية التي يبنى عليها تطبيق هذا المتغير في المؤسسة الصناعية خاصة وهي: إدارة الطاقة، إدارة النفايات، القوانين واللوائح البيئية، إرضاء أصحاب المصالح، التقليل من الانبعاثات الغازية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية، إدارة الطاقة، إدارة النفايات، القوانين البيئية، أصحاب المصالح، الانبعاثات الغازية.

Abstract

rtant This research paper aims to shed light on environmental responsibility as one of the most impo modern concepts in the field of sustainable development in general and environmental business management in particular. This concept has been the focus of many researchers in various fields. ic approaches that The application of this We have tried to discuss this concept by addressing the bas variable in the industrial enterprise in particular is based on: energy management, waste management, environmental laws and regulations, satisfying stakeholders, and reducing gaseous .emissions

ental responsibility, energy management, waste management, environmental environm :**Keywords** laws, stakeholders, gaseous emissions

المقدمة:

[*] الأستاذ المرسل: د.مشري محمد الناصر **m.mecheri@univ-soukahras.dz**

إن المتتبع للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي يدرك تماما الوضع المزري التي آلت إليه البيئة الطبيعية العالمية، فالتصنيع الغير مسؤول تسبب في كوارث عالمية كالاحتباس الحراري وانقراض أنواع كثيرة من الكائنات الحية...الخ، مما دفع بزيادة المطالبة بضرورة حماية البيئية ليس فقط من قبل الحكومات والمنظمات بل حتى من قبل الأفراد –المستهلكين– على أساس أنهم الحلقة الأساسية في المنظومة الإنتاجية والتصنيعية، فالفرد في هذا القرن أصبح أكثر وعي بأهمية المحافظة على محيطه الايكولوجي.

إن حماية البيئة لا يمكن أن نبنى فقط على اللوائح والقوانين والمراسيم الردعية المنتهجة من قبل حكومات الدول فالاعتماد على هذه الأخيرة لن يستمر إلا لفترة قصيرة، بل يجب أن يبنى على إستراتيجية وطنية تتكامل فيها الإرادة السياسية مع المبادرة المجتمعية والمؤسساتية، هذه المبادرة التي جعلت المؤسسة عامة والصناعية منها خاصة مطالبة بأن تكون مسؤولة بيئيا فرشادتها ووعيها بأهمية المحافظة المجال البيئي يساهم بشكل كبير في تقليل التلوث البيئي واختلال عناصر النظام البيئي.

هنا يظهر لنا أن التباين في معدلات الوعي بالمسؤولية البيئية بين المؤسسات في القطاع الصناعي يتأثر بعوامل كثيرة يصعب حصرها بالكامل، حيث توجد عوامل داخلية وعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها وهي تؤثر على مستوى تبنى المؤسسة للمسؤولية البيئية، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على المداخل الأساسية التي تعتمد عليها مختلف المؤسسات الصناعية على اختلاف صناعتها وحجمها وموقعها في الهرم الصناعي، وهذا بدراسة الإشكالية التالية: **ماهي مداخل تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية؟**

وفي هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم، تتبلور لنا معالم اشكالية الدراسة التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية البيئية.
- وماهي أهم النظريات التي يقوم عليها هذا المفهوم؟
- كيف يتم تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية؟

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- نشر مختلف المفاهيم المتعلقة المسؤولية البيئية؛
- التعرف على الدوافع الداخلية والخارجية التي دفعت بالمؤسسة الصناعية لتبني المسؤولية البيئية؛
- محاولة التعرف على أهم المداخل التي تطبق من خلالها المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية؛

- **أهمية الدراسة:** وتنبع أهمية هذه الدراسة بكونها تسعى الى توضيح الاطار النظري للمسؤولية البيئية من خلال تبيان مختلف المرتكزات النظرية التي يقوم عليها هذا المفهوم وبكونها تسعى الى تبيان أهم المداخل التي تستخدمها المؤسسة الصناعية في اطار تطبيق المسؤولية البيئية.
- **خطة الدراسة:** من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر التالية:

- ماهية المسؤولية البيئية.
- نظريات المسؤولية البيئية.
- دوافع تبني المؤسسة الصناعية للمسؤولية البيئية.
- أنواع المؤسسات من حيث تطبيقها للمسؤولية البيئية.
- مداخل تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية.

1. ماهية المسؤولية البيئية:

فرضت القضايا التي أثيرت مؤخرا وعلى رأسها مقاربة التنمية المستدامة على المؤسسات الصناعية التكيف والاستجابة للمتطلبات والمقتضيات والمستجدات المعاصرة التي أفرزها هذا المفهوم في محيطها، خاصة منها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية، وهذا ما يؤكده المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة، عندما يصف قيادة منظمات الأعمال في إطار الاستدامة، بكونها تلك التي تكون حافزاً للتغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية الاقتصادية، وتبني وتعزيز المسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

1.1. التطور التاريخي للمسؤولية البيئية:

من المتعارف عليها بين الباحثين الاقتصاديين والايكولوجيين وعلماء الاجتماع أن البيئة هي مجمل الأشياء التي تحيط بالكائن البشري والتي وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري، ومهما بدا ذلك غريبًا، فإن أفكار حماية البيئة لم تظهر لأول مرة في نهاية القرن العشرين، كما يظهر ذلك بل أن جذورها متغلغلة في أحضان الحضارات القديمة، فمنذ أن أدرك الانسان ان استمراره وبقاءه مرتبط بالحفاظ على البيئة، فقد عمل على تطبيق المبادئ والأفكار المختلفة لتحسين هذه البيئة كالتشريع الذي قام به حمورابي والذي يقضي بحماية التربة الزراعية من الاستنزاف، وجاء فيه أن الأرض الزراعية يجب أن تزرع عامًا وتترك للراحة عامًا آخر، إلا إذا زرعت بالبقوليات التي تحافظ على خصوبة التربة لا تستنزف مواردها الغذائية .

ومع ظهور الثورة الصناعية برزت المشكلات البيئية بشكل واضح، فإذا استثنينا الملوثات الطبيعية والبيولوجية فإنَّ معظم الملوثات البيئية هي وليدة الثورة الصناعية، ويسمي البعض هذه المرحلة بمرحلة الخصام مع البيئة، فوصول التلوث إلى ذروته في هذه المرحلة كان سببا مباشرا في ظهور بوادر الوعى البيئي، وهذا من خلال

التشريعات والمعالجات الصناعية، ففي 1912 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية أول قانون للصحة العامة كنقطة انطلاق لحماية الانسان والبيئة من التلوث، وفي 1951 أصدرت بريطانيا أو قانون يعمل على حماية البحار والأنهار من التلوث.

لكن الاهتمام بالبيئة من منظور المسؤولية لم يبدأ التطرق إليه إلا عندما طفى على الساحة مفهوم المسؤولية الاجتماعية من طرف **روثمان بووين هاورد** الذي يعتبر الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية من خلال كتابه الذي أصدر في 1953 تحت عنوان Social Responsabiliy of Business men[*]، والتي كانت في بادئ الأمر تدور حول أهمية إعطاء العامل المزيد من الاهتمام والأخذ بعين الاعتبار أنه المكون الأساسي في أي تنظيم، وبعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المؤسسة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي ب "نموذج البيئة الاجتماعية"، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا بالبيئة، وخاصة بعد ظهور ايديولوجية التنمية المستدامة والتي زادت من أهمية البعد البيئي واعتباره الهدف الاستراتيجي الذي يجب أن تعمل كل الأطراف لتحقيقه، وأكدت قمة الأرض 1992 في البرازيل من خلال الاجندة 21 هذه الفكرة واعتبرت أن مسؤولية الحفاظ على البيئة لا تقتصر على الحكومات فقط بل تتعدى إلى المجتمع المدني وعلى رأسها المؤسسات الصناعية، وهذا ما دفع بكل المؤسسات الصناعية إلى تحويل أنظارها نحو تحقيق المسؤولية البيئية وهذا لتجنب الخسائر التي تنجم عن عدم الاهتمام بالبيئة ومحاولة اصلاح ما أفسدت.

2.1. تعريف المسؤولية البيئية:

تختلف التعاريف التي تناولت موضوع المسؤولية البيئية وتنوعت بين المجالات الاقتصادية والايكولوجية وبين مختلف الميادين الأخرى، كما أنها تفرعت على حسب المستوى المراد بين المستوى الكلي والمستوى الجزئي، إلا أنها اتفقت على أنها واحد من أهم المتطلبات التي تعمل التنمية المستدامة على تحقيقها، كما أن جل التعاريف تدور حول نفس الهدف وهو حماية البيئة من الاستغلال العشوائي والغير مدروس، فالبنك الدولي عرفها على أنها "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف"[†]، بينما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بكونها: "الالتزام الدائم للشركات للتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية المستدامة وفي نفس

[*] Aurélien Acquier, Jean-Pascal GOND, **Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : a la découverte d'un ouvrage fondateur, sociale responsabilities of the businessman d Howard Bowen**, Finance contrôle stratégie, volume n2, juin 2007 P.01

[†]

الوقت تحسين جودة حياة الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي"[*]، وتعرفها أيضا على انها: "تحقيق النجاح التجاري بطرق تلتزم بالقيم الأخلاقية واحترام الناس والمجتمعات والبيئة الطبيعية"[*].

اما لجنة منظمة العمل الدولي فتعتبرها: "المبادرات الطوعية التي تتخذها الشركات بجانب التزاماتها القانونية"، والمركز الكندي للأعمال الخيرية يعرفها كالتالي: "مجموعة من الممارسات الإدارية التي تكفل تقليل الشركة من الآثار السلبية لعملياتها وزيادة الآثار الإيجابية على البيئة والمجتمع"، أما مفوضية الاتحاد الأوروبي فتعرفه كالتالي: "مفهوم تقوم من خلاله الشركات بدمج هواجسها الاجتماعية والبيئية طوعياً في عملياتها وفي تعاملها وتواصلها مع الأطراف المعنية"[†].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تشترك تقريبا في نقطة واحدة والتي تدور حول أن مسؤولية الشركة أو المؤسسة لا تقتصر فقط على أفراد المجتمع ولكنها تشمل أيضا البيئة الايكولوجية، هذا ما أطلق عليه بالمسؤولية البيئية التي باتت تعتبر من أهم المقومات التي تعتمد عليه المؤسسة في بناء سمعة جيدة وتحسين صورتها أمام مجتمعها، ولكن معظم الكتاب يرون أن المسؤولية البيئية هي نفسها المسؤولية الاجتماعية لذلك يعطوها نفس التعريف، وهذا ما عبر عنه البعض بأنه خطأ على اعتبار أن البيئة هي أحد الأطراف ذات المصلحة في تطبيقها لمسؤوليتها الاجتماعية لذلك يعطيها البعض تعريفا مستقلا عن المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية البيئية من وجهة نظرهم هي "التزام صناع القرار باتخاذ الاجراءات التي تحمي وتحسن البيئة ككل جنبا إلى جنب مع مصالحهم الخاصة"[‡]، وتعرفها اللجنة الأوروبية من منظور مبدأ –الملوث دافع– على أنها "الوسيلة التي يقوم من خلالها مسبب الضرر البيئي (الملوث) بدفع ثمن إصلاح الضرر الذي تسبب فيه"[§].

وتعرف أيضا على أنها "مجمل الممارسات والابتكارات التي تقوم بها المؤسسة بغية التعويض عن الآثار السلبية لأنشطتها"[**]، وعرفها دوكر وميشال على أنها "الممارسات التي تعود بالنفع على المؤسسة والتي تعمل من خلالها المؤسسة على التخفيف من التأثيرات السلبية التي تجاوزت به الأطر القانونية المحددة"[††]، المسؤولية البيئية

---

[*] بقدور عائشة، بكار آمال، **المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012، ص: 03.

[†] يوسف محمود، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهم العامة في قطاع غزة بفلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 007، ص: 271.

[‡] Dennis A.Rondinelli, **Creating avision for Environmental Responsability in Multinational Corporation : Executive leadership and organizational change**, journal of international Business Education 1, Neilson journals Publishing, 2004, P :06 telecharger de http://www.neilsonjournals.com/JIBE/sRondinelli.pdf

[§] Commission européenne, **livre blanc sur la responsabilité environnementale**, LuXembourg, 2000, P :13. Télécharger de http://ec.europa.eu/environment/legal/liability/pdf/el_full_fr.pdf le 11/11/2016, A 11 :55.

[**] الحياة الخضراء، **المنتجات الاستهلاكية**، ترجمة محمد عبد الكريم قعدان، العبيكان للنشر والتوزيع، دون ذكر بلد النشر، 2016، ص:55.

[††] Duker J and Olugunna M, **Corporate Environemental Responsabilities: A case of Logistic companies in Sweden** ,Department of busness studies, Uppsala University, May 2014, P : 04.

للشركات تشمل "الإجراءات صديقة للبيئة الغير مطلوبة بموجب القانون، والتي تتعهد فيه الشركة بتقديم المنفعة العامة دون الاخلال بالبيئة المحيطة"[*].

2.نظريات المسؤولية البيئية:

هناك مجموعة من النظريات التي تطرقت إلى المسؤولية البيئية، فمنها من ينظر إليها على إنها سلاح يستخدم لمواجهة التلوث وأسلوب ردعي لحماية الموارد الطبيعية، ومنها من تعتبرها إيراد يمكن استغلالها في مجال الدفع مقابل التلوث، وعلى العموم يمكن إدراج أهم النظريات الخاصة بالمسؤولية البيئية في ما يلي:

1.2. نظرية Arthur Pigou:

حسب هذه النظرية فالدولة ملزمة أن تقدم إعانات للمؤسسات الصناعية من خلال الخفض الجبائي أو تسهيلات للحصول على القروض، وهذا مقابل أن تخفض هذه الأخيرة نسبة تلويثها للبيئة، كما يمكن فرض عقوبات مالية من على المؤسسات الملوثة، بفرض رسوم خاصة بالتلوث، ويتم تقديم الإعانات حسب **Pigou** في مجال جمع ومعالجة النفايات، أما الرسوم، فهي تستعمل لمحاربة التلوث، ويمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات، أو تفرض على المنتجات المتأتية من استعمال أساليب إنتاج ملوثة، كما أن تقديم الإعانات من قبل الدولة يتم بحيطة وحذر بالنظر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها.

2.2. نظرية Ronald Harry:

حسب هذه النظرية فان حق التلوث عبارة عن سلعة يمكن تداولها من خلال أسواق تنشا من أجل ذلك، وهذا لتنظيم عملية استغلال الموارد الطبيعية من جهة وعدم الإخلال بالتوازن الطبيعي من جهة أخرى، ومن أمثلة ذلك "رخص التلويث" والحصص الفردية للصيد القابلة للتداول، فمثل هذه الأسواق تؤدي إلى تحويل "الآثار الخارجية" للمؤسسة إلى سلعة جديدة وهي "الحق في التلويث" والذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

وتهدف حقوق التلويث منح السلطات العمومية مجال الإبقاء على أقصى إجمالي للإنبعاثات الملوثة، و تعمل السلطة العمومية على هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها بالمزاد أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، في هذه الحالة يسمح لكل مؤسسة أخرى أكثر نظافة منها لم تستنفذ بعد حقوقها في التلويث، عندئذ، وفي منطقة معينة، يمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة بانخفاض درجة تلويث مؤسسة أخرى،عن طريق تداول رخص التلويث،أي أن السلطة العمومية تقوم بتحديد معيار جماعي شامل (حد أقصى لانبعاث الملوثات) يجب تحقيقه، لكن توزيع الأعباء على مختلف الأطراف المعنية يتم من خلال

[*] Cristina G, Laura D, **Corporate environmental responsability- a key determinant of corporate reputation**, CMSS-vol.II, issue1/2014, p 49. Telecherger de http://cmss.univnt.ro/wp-content/uploads/vol/split/vol_II_issue_1/CMSS_vol_II_issue_1_art.006.pdf

السوق الذي يتم فيه تداول حقوق التلويث، إن القيمة المقدمة لنيل"رخص التلويث" تهدف إلى تعديل السلوك البيئي للمؤسسة الصناعية من خلال منح أفضلية لتلك المؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية في سياساتها الإنتاجية والتسويقية، ونتيجة لذلك يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح المؤسسات التي تحترم البيئة والتي تتحصل على ميزة تفضيلية أمام المؤسسات الملوثة.

3.2. نظرية المقاربة الطوعية:

المقاربات الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وهي تلك المبادرات من قبل المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع "التنظيم الذاتي" للقطاعات الاقتصادية، هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، يمكننا التمييز بين أربعة أنواع أساسية للمقاربات الطوعية[*]:

- الأنظمة الطوعية العمومية؛
- الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة؛
- الاتفاقيات الخاصة بين الشركات الملوثة وضحايا التلوث؛
- الالتزامات أحادية الجانب للمؤسسات.

وتتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص منها:

- تزيد من تحفيز المسئولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة؛
- تحسين صورة المؤسسة أمام الأطراف ذات المصلحة وعلى رأسهم العملاء؛
- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة؛
- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها.

3. دوافع تبني المؤسسة الصناعية للمسؤولية البيئية:

تنوعت الأسباب والدوافع التي أدت بالمؤسسة عامة والصناعية خاصة على تبني محددات المسؤولية البيئية فمنها الدوافع الداخلية ومنها الخارجية، ولكنها كما ذكرنا سابقا فهي وبالرغم من اختلافها فهي تصب في هدف واحد أساسي ألا وهو تحقيق التنمية المستدامة سواء على مستوى جزئي أو مستوى كلي:

1.3. الدوافع الداخلية لتبني المؤسسة الصناعية للمسؤولية البيئية: والتي يمكن حصرها في ما يلي[†]:

- دفع العاملين وتحسين قدراتهم نحو تحقيق المتطلبات البيئية والرفع من مستوى الأداء البيئي؛

---

[*] بطاهر بختة، محمد بودلاعة، ال**مسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات التي تواجهها: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، 2018، ص: 90.

[†] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، دون ذكر سنة النشر، ص: 113.

– تقليل المخلفات الصناعية وبالتالي الحد من ظاهرة التلوث البيئي بهدف حماية المحيط الايكولوجي داخل المجتمع، والمساهمة في تقليل التكاليف من خلال إعادة التدوير لتلك المخلفات التي تتم معالجتها بطريقة سليمة بيئيا؛

– حماية الأنظمة البيئية من الاستخدام الغير رشيد والغير العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة من الأرض المياه والطاقة وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة وضمان حق الأجيال المستقبلية في استغلال الموارد؛

– المساهمة في زيادة التعاون بين السلطات التشريعية والرقابية مما يسهل عملية معالجة المشكلات البيئية الخاصة بالمؤسسة ومحيطها؛

– تحقيق مزايا تسويقية ووفرات مالية لمنظمات الأعمال من خلال تنفيذ البرامج البيئية، وبالتالي تحسين صورة المؤسسة لدى المستهلك وبالتالي تضمن الزيادة المستمرة في حصتها السوقية.

1.3. الدوافع الخارجية لتبني المؤسسة الصناعية للمسؤولية البيئية: والتي تحقق من خلال العناصر التالية:

– الاستجابة للمتطلبات الحكومية بضرورة حماية محيط منظمات الأعمال من التعرض للمخلفات القانونية نتيجة عدم التزام المؤسسات بتطبيق التعليمات الصادرة من قبل الجهات الحكومية؛

– تزايد مستوى الوعي البيئي لدى المستهلكين حيث إن هذا الأخير أصبح يميز وبشكل كبير بين منتجات المؤسسات الصناعية الصديقة للبيئة من غيرها، بالتالي فالمستهلك أصبح يبحث عن المنتجات الأكثر أمانا على صحته وعلى محيطه؛

– تزايد الضغوطات من قبل المساهمين والمقرضين حيث أن هذه الفئة أصبحت تطالب وبشكل كبير عن الممارسات البيئية لمؤسساتها من خلال الإفصاح البيئي نتيجة اقتناعهم بأن العمل الغير أخلاقي على البيئة قد يسبب لهم تكاليف مالية تؤثر بشكل عكسي على مردودهم المالي على اعتبار أن هناك بعض التشريعات الحكومية التي نحمل هذا النوع من المؤسسات تكاليف عالية عن ممارساتهم الغير مستدامة؛

– تزايد الطلب من قبل الموردين والمتعاقدين مع المؤسسات على ضرورة أن تكون منتجاتها مطابقة لمواصفات بيئية معينة وان تكون مدخلات العملية الإنتاجية والصناعية من مصادر مستدامة بيئيا، علاوة على ضرورة التأكد من أن الإجراءات الخاصة بعمليات الإنتاج سليمة بيئيا؛

– تزايد حدة المنافسة في السوق المحلية والدولية، حيث أن المؤسسات التي لا تعنى بالمتطلبات البيئية لا يمكنها الحصول على شهادة الايزو 14001 بالتالي عدم إمكانيتها في الحصول على تأشيرة السوق الدولية.

4. أنواع المؤسسات الصناعية في تبني المسؤولية البيئية:

يعتقد الكثير أن وظيفة المؤسسة اقتصادية– اجتماعية بحتة، أي لا تتعدى وظيفتها توفير مناصب عمل واحتواء البطالة وخلق الثروة والمنتجات من ناحية أخرى، ولكن دورها الاستراتيجي في الوقت الحالي أصبح

يتعدى هذا المفهوم بل أصبح يحدد مستقبلها الميداني، لذا وجب عليها أن تكون أكثر دراية وأكثر جدية بخصوص المتطلبات الجديدة وعلى رأسها المسؤولية البيئية، لكن المؤسسات الصناعية تختلف بدورها في نظرتها للبيئة فمنها من تعتبرها متغير استراتيجي وضروري ومنها تعتبرها تكلفة زائدة ليس واجبة عليها، لذلك في هذه النقطة سوف نحاول إثارة الفرق بينها:

1.4. المؤسسة الطوعية: هذا النوع من المؤسسات يمثل النوع الملتزم طوعيا وإراديا في تحقيق متطلبات التمنية المستدامة على اختلاف أبعادها ومتطلباتها، فهذا النوع يعتبر نفسه جزاء من البيئية المحيطة ويدرك أن مستقبل نشاطه مربوط بمدة محافظته على محيطه الايكولوجي، فالمؤسسة هنا يطلق عليه مصطلح المواطنة البيئية أي أن اهتمامها بالبيئة نابعة من إرادتها الشخصية وواجبها هو التصدي للرهانات البيئية المطروحة، بالتالي فهي تتميز بالوعي البيئي وتتميز برغبتها في إيجاد السياسات الداخلية المرتبطة بالجانب البيئي.

2.4. المؤسسة الممتثلة: هذا النوع من المؤسسات يقوم باحترام البيئة والتشريعات القانونية والمراسيم الخاصة بها وذلك لإدراكها بأنها مجبرة على الاهتمام بالبيئة بسبب السياسات الحكومية المخصصة لهذا، وهذا سواء في مدخلاتها أو عملياتها الإنتاجية والصناعية أو من حيث منتجاتها النهائية، ولكن هذه الامتثلات لا تنبع من إرادتها الشخصية وإنما تعتبر نفسها ملزمة جبريا في الامتثال لهذه التشريعات وإلا فإنها سوف تتعرض للعقوبات المدرجة في القانون وبالتالي يمكن أن تتحمل تكلفة إضافية هي في الغنى عنها.

3.4. مؤسسة الحد الأدنى: هذا النوع يمثل أغلب وجل المؤسسات الصناعية والفئة الكبرى في النسيج المؤسساتي، فهي مؤسسات لا يهما إلا تحقيق الربح فهي لا تساهم بأي شكل من الأشكال في المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ولا تبادر بأن مساهمة مهما كانت في المحافظة على البعد البيئي، فهي تعتقد أن دورها محصور في الوفرة المالية فقط.

5. مداخل تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية

من المتعارف عليه أن المؤسسة تسعى إلى الخروج من السيناريو التقليدي الذي يقوم على مبدأ النمو أولا والتنظيف لاحقا هذا الغير قابل للاستدامة، والتوجه نحو السيناريو الحديث الذي يقوم على مبدأ المسؤولية والتنمية المستدامة، فالمؤسسة تعمل على المساهمة في تحقيق المسؤولية البيئية وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأبعاد والمداخل والتي يمكن حصرها في العناصر التالية:

1.5.إدارة الطاقة: تعتبر الطاقة عصب الحياة الحديثة والمحرك الرئيسي للتقدم الصناعي والتكنولوجي بصفة خاصة والتقدم الاقتصادي بصفة عامة، وتلعب الطاقة دورا كبيرا وبالغ الأهمية بالنسبة للبشرية، ونظرا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه الطاقة والموارد عامة في الاقتصادية كافة سواء كانت متقدمة أو نامية*، فقد حظي

* حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص:67.

هذا الموضوع بالدراسة على مستوى دول العالم، وأولته الهيئات العالمية والدولية الإقليمية الكثير من البحث والدراسة، واعتبرت المؤسسة الصناعية الطاقة بكل أشكالها الصلبة والغازية وحتى الكهرومائية والنووية، المتجددة منها والغير متجددة المتغير الأساسي الذي يجب التعامل معه في ظل تطبيقها لمسؤوليتها البيئية وتنميتها المستدامة اتجاه المجتمع وهذا بالاستخدام الفعال والمنظم لاستهلاكها، وتصميم المباني وعزلها للحد من استخدامها، استخدام الموارد والطاقة الغير مضرة بالبيئة، زيادة احتمالات استرجاعها من خلال عمليات إعادة التدوير والتبريد الدائري وهذا لتقليل الضغط على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة، دمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

في الوقت الحاضر، أصبحت موارد الطاقة مستنفدة على نحو متزايد، مما يتطلب ليس فقط الشركات بل الجميع أن يكونوا حساسين بشأن إدارة الطاقة، ضمن هذا الإطار ووفقا لنتائج بحث حول نظام إدارة الطاقة في 2006 أشارت دراسة للبنك الدولي أن 1% من الشركات لديها مدير طاقة، بينما وضعت 20% فقط من الشركات أهدافا لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، و22% من الشركات لديها دراسة تقييم الطاقة، كما قامت 8% فقط من الشركات بتوفير التدريب على إدارة الطاقة لموظفيها.

تتضح أهمية نظام إدارة الطاقة في هذه المرحلة من خلال:

- تمكنهم من وضع سياسات الطاقة والأهداف وإنشاء عمليات الطاقة؛
- يتيح إعداد وإدارة وتنفيذ خطط عمل الطاقة؛
- تمكن الطاقة من الوصول إلى أهدافها وغاياتها؛
- يثير الوعي بالطاقة بين الإدارة العليا وجميع الموظفين؛
- يكشف عن أهمية توفير الطاقة ويضمن تنفيذ الضوابط التشغيلية لضمان الاستمرارية؛
- يتيح القياس والتحليل المنتظم لاستخدام الطاقة؛
- يتيح مراقبة وتحسين أداء الطاقة.

من خلال دراسات إدارة الطاقة، تتخذ الشركات مقاربة منهجية. بفضل هذا النهج، يتم زيادة كفاءة الطاقة، وانخفاض كثافة الطاقة، وفعاليتها في اتخاذ القرارات في الإدارة العليا، وتمكين التغيير التنظيمي والثقافي داخل المؤسسة، وهي توفر ميزة تنافسية ضد الشركات التي لا تستطيع الإدارة السليمة للموارد، وتخلق الوعي بالمسؤوليات البيئية للموظفين وتطبقها على اللوائح القانونية والمعايير المحلية والأجنبية.

2.5.إدارة النفايات: إن ما تشهده كل دول العالم من إنتاج متزايد لحجم النفايات في وقتنا الحاضر جعل المؤسسة تسعى جاهدة للبحث عن كيفية إدارة هذه النفايات بما يضمن معالجتها والتخلص منها بطرق آمنة

وصحيحة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا، حتى أصبح بالإمكان النظر إليها اليوم بتلك النفايات بنظرة ايجابية من خلال عملية إعادة التدوير والاقتصاد الدائري من خلال إعادة التدوير والعمل على الاستفادة من هذه النفايات من تسميد وتوليد الطاقة*، فالمؤسسات الصناعية هي المسئول الأول والأخير عن تلوث البيئة لذا وجب عليها وضع استراتيجيات تتضمن التشريعات والآليات والأساليب والطرق لإدارة النفايات في إطار مسؤوليتها البيئية وهذا من خلال:

- تحويل المخلفات إلى أسمدة عضوية: عملية الكمر، هي تحلل هوائي للمخلفات العضوية بغرض تحويلها إلى سماد عضوي يمثل مادة محسنة لخواص التربة الزراعية.

- الردم الصحي: وهنا يجب اختيار موقع الطمر بعد دراسة لكل المواقع البديلة، وهناك دراسات وضوابط عديدة للأسلوب الذي يجب إتباعه في اختيار مواقع الردم الصحي.

- الحرق مع استرجاع الطاقة : يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المعروفة لإدارة المخلفات الصلبة حيث يتم استرجاع الطاقة الكهربائية بحيث تتبقى كمية قليلة جداً من الرماد الذي يمكن التخلص منه بسهولة.

- التحليل الحراري: بالمقارنة مع الحرق، الذي هو تفاعل اكسدة مواد عضوية في الحرارة العالية، فالتحليل الحراري هو عملية تفاعل المواد المحتوية على نسبة عالية من الفحم، ويمكن أن نسميها عملية تحويل النفايات إلى غاز.

3.5.الامتثال للقوانين واللوائح البيئية: لم يكن مصطلح قانون البيئة معروفا في سلم أولويات المجتمع الدولي أو الوطني، ولكن بدأ يعرف هذا القانون بعد تجلي آثار التدهور البيئي بسبب التقدم الصناعي والانفجار السكاني والحروب وما نتج عنها من تلوث لعناصر البيئة وصولا إلى ما أصبح يعرف الاحتباس الحراري العالمي، ومن خلال ذلك يمكن اعتبار بدأ التأريخ لقانون بيئي بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة سنة 1972 في استوكهولم بالسويد، ثم قمة الارض في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، وقمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة بجنوب إفريقيا سنة 2002 ومن خلال كل هذه المؤتمرات وما تلاها أبرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية البيئية صادقت الدول عليها وأدمجت في تشريعاتها الداخلية وبذلك أسس فعليا للقانون البيئي.

يعرف القانون البيئي بأنه فرع من فروع القانون العام نظامه القانوني مقرر لحماية البيئة والمحافظة عليها فوظيفة هذا القانون تتمحور حول منع الأضرار البيئية في حالة وقوعها، أو باتخاذ تدابير احترازية تمنع وقوع هذه الأضرار، فالقانون البيئي ينظم الوسائل التي يتم بها توفير الحماية القانونية للبيئة سواء من حيث المؤسسات المسؤولة عن هذه الحماية أو النصوص القانونية المقررة لها، وعليه فيكون تعريف القانون البيئي بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال إدارة وتنظيم نشاط الإنسان، وتحديد

*يزيد تقرارت، وآخرون، **واقع إدارة النفايات الصلبة في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة سوكرا نات 2019-2017**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد

السلوكيات التي تشكل تهديدا للبيئة ومنه تجريم هذه السلوكيات والبحث عن عقوبات لها.كما أن هذا القانون يستند في نصوصه دائما على مجموعة المبادئ المقررة في المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية، ودساتير وتشريعات وأعراف وأحكام قضائية داخلية. ومن أهم هذه المبادئ نذكر مبدأ التنمية المستدامة، مبدأ الحيطة، مبدأ الملوث يدفع، مبدأ الإنصاف...الخ من المبادئ الأخرى.

هنا نجد أن المؤسسة الصناعية تعمل على تطبيق مجمل القوانين التي تفرضها الدولة في مجال حماية البيئة، وجعل قراراتها متناسقة مع المتطلبات البيئية التي تفرضها الحكومة في هذا المجال، كما تسعى من خلال هذا المدخل إلى تبني مبادئ التدابير الوقائية وتشجيع الثقافة البيئية ونشر الوعي البيئي بين أفرادها داخل المؤسسة وخرجها من منطلق تبني رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى حماية البيئة نابعة من إرادتها الطوعية*.

4.5. متطلبات أصحاب المصلحة: في عام 1984 قام R. Edward Freeman بتفصيل نظرية أصحاب المصالح في الإدارة التنظيمية وأخلاقيات العمل التي تتناول الأخلاق والقيم في إدارة المؤسسة، وحدد في كتابه الحائز "الإدارة الإستراتيجية: نهج أصحاب المصلحة" المجموعات التي تمثل أصحاب مصلحة في المؤسسة، وتؤكد هذه النظرية على أنه ينبغي استنباط أهداف المؤسسة من خلال موازنة المطالبات المتعارضة لمختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة.

وقدم فريمان Freeman تعريفين لأحد أصحاب المصلحة فهم "مجموعة من الأشخاص الذين يمكنهم التأثير أو يمكن أن يتأثروا بتحقيق أهداف المنظمة"، كما أنهم "تلك المجموعات الحيوية لبقاء المنظمة" بالنسبة إليه،

أصبحت المؤسسة الصناعية جزءا أساسيا في المجتمع، وأصبحت تحكمها علاقة ترابطية بينها وبين محيطها الذي تعمل فيه، ومن أجل تعزيز إدارة أصحاب المصلحة في المنظمة، من الضروري أن تبدأ بتحديد من هم أصحاب المصلحة في المؤسسة وكيف ترتبهم وفق أولوياتها، كما جعلها هذا مجبرة على تحقيق الرضا والقبول عند متعامليها، وما نقصده بمتعامليها ليس الزبون أو المستهلك فقط، بل تعدت للموردين، المساهمين، المؤسسات البنكية والتأمينية، الجمعيات البيئية...الخ†، من خلال تقديم التقارير الدورية حول التأثيرات الحقيقية لأنشطتها على البيئة، الشفافية والالتزام بمبادئ الافصاح عن أدائها البيئي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، وتوفير نظام معلومات محاسبي يعمل على تحقيق هذا الهدف.

5، العدد 022، ديسمبر 2019، ص: 04.

* منذر نائل الكرداشة، **واقع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الإعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص: 27.

† خالد أعراب، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص: 92-93.

5.5.التقليل من الانبعاثات الغازية: إن أحد أخطر التهديدات العالمية، والتهديد الذي يفاقم الشواغل البيئية الأخرى مثل شح المياه وفقدان التنوع الإحيائي هو تغير المناخ*، كما شكلت حماية طبقة الأوزون خلال العقود الثلاث الماضية إحدى التحديات الرئيسية التي تغطي مجالات البيئة والتعاون والدولي والتنمية المستدامة، وبروتوكول كيوتو من أهم الآليات التي اتبعها المجتمع الدولي في محاولته لمعالجة مشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة، واعتبرت المؤسسة الصناعية السبب الرئيسي في هذا المشكل العالمي لذا وجب عليها العمل على التقليل من هذه الانبعاثات من خلال تحديد مصادر هذه الانبعاثات سواء كانت مصادر مباشرة (المتراكمة) أو الغير المباشرة (غير الثابتة) والعمل على مراقبتها وتسجيلها بسجلات تفصيلية محاولة منها للتقليل منها في أقرب الآجال.

6. الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول وبشكل بسيط أن المسؤولية البيئية هي واحد من أهم المتطلبات التي تعمل التنمية المستدامة على التعريف بها على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، كما أنها تعبر عن المبادرة الطوعية التي تنبع من إرادة المؤسسة وتعبر عن التزام المؤسسة بالقيام بالممارسات الصديقة للبيئة، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من المداخل التي تسعى من خلالها للوصول إلي مفهوم لمؤسسة المسؤولة بيئيا والتي يمكن التعبير عنها من خلال مدخل إدارة الطاقة، وإدارة النفايات، وإرضاء متطلبات أصحاب المصالح، علاوة على سعيها في التقليل من الانبعاثات الغازية.

7. المصادر والمراجع:

1. الحياة الخضراء، **المنتجات الاستهلاكية**، ترجمة محمد عبد الكريم قعدان، العبيكان للنشر والتوزيع، دون ذكر بلد النشر، 2016.
2. بقدور عائشة، بكار آمال، **المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012.
3. بطاهر بختة، محمد بودلاعة، ال**مسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات التي تواجهها: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، 2018.
4. حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.
5. خالد أعراب، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.
6. محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، دون ذكر سنة النشر.
7. منذر نائل الكرداشة، **واقع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة الاعمال، قسم ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.
8. يزيد تقرارت، وآخرون، **واقع إدارة النفايات الصلبة في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة سوكرا نات 2019-2017**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 5، العدد 022، ديسمبر 2019.

* Paul Mathis, **Les énergies : Comprendre les enjeux**, édition Quae, 2011, P : 209

9. يوسف محمود، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهم العامة في قطاع غزة بفلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2007.

10. Aurélien Acquier, Jean-Pascal GOND, **Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : a la découverte d'un ouvrage fondateur, sociale responsabilities of the businessman d Howard Bowen**, Finance contrôle stratégie, volume n2, juin 2007

11. Paul Mathis, **Les énergies : Comprendre les enjeux**, édition Quae, 2011,

12. Duker J and Olugunna M, **Corporate Environemental Responsabilities: A case of Logistic companies in Sweden** ,Department of busness studies, Uppsala University, May 2014,

13. Cristina G, Laura D, **Corporate environmental responsability- a key determinant of corporate reputation**, CMSS-vol.II, issue1/2014,. Telecherger de http://cmss.univnt.ro/wp-content/uploads/vol/split/vol_II_issue_1/CMSS_vol_II_issue_1_art.006.pdf

14. Dennis A.Rondinelli, **Creating avision for Environmental Responsability in Multinational Corporation : Executive leadership and organizational change**, journal of international Business Education 1, Neilson journals Publishing, 2004, P :06 telecharger de http://www.neilsonjournals.com/JIBE/sRondinelli.pdf

15. Commission européenne, **livre blanc sur la responsabilité environnementale**, LuXembourg, 2000, P :13. Télécharger de http://ec.europa.eu/environment/legal/liability/pdf/el_full_fr.pdf